

الغزو الروسي لأوكرانيا وتأثيراته المحتملة على صادرات موسكو من الأسلحة إلى الشرق الأوسط

التي يجب مراقبتها عن كثب قطاع الصناعات الدفاعية وفعالية هذا القطاع في الشرق الأوسط.

الصادرات العسكرية الروسية

استحوذت الصناعات الدفاعية الروسية في الفترة بين عامي 2016-2021

مؤسسات الحكومة الروسية والشركات والأفراد. وبدأت انعكاسات هذه العقوبات تظهر لاسيما على قطاع الطيران. ومن الواضح أن الأمل ضئيل

في تحقيق السلام في المستقبل القريب في الحرب الدائرة في أوكرانيا. لكن الحرب وأثارها قد بدأت بالفعل في الظهور بشكل ملموس. ومن المجالات

أردا مولود أوغلو

هناك اهتمام بأن تتأثر الصناعات الدفاعية الروسية والتكنولوجيا المتقدمة والقطاعات الأخرى ذات القدرات الإنتاجية المتنوعة بشكل كبير بالعقوبات الغربية، وربما يتم قطع جميع العلاقات التجارية. ولا تقتصر العقوبات فقط على المعاملات المالية لروسيا، لكنها ستؤدي أيضاً إلى انقطاع إمداد الأجزاء المهمة وقطع الغيار وآلات الإنتاج، بما في ذلك الصيانة والتشغيل.

أدى شن روسيا هجوماً واسع النطاق على أوكرانيا واحتلال جزء من أراضيها في 24 فبراير/ شباط 2022 إلى سلسلة من العواقب السياسية والعسكرية والاقتصادية. حيث بدأت الحرب الجارية في تخريب البيئة الجيوسياسية لأوروبا ووضعت احتمالات لنشو布 نوع جديد من الحرب الباردة. لوحظ حتى الآن، أن ردود فعل الدول الغربية على غزو روسيا كانت متسرعة وقاسية. كما نفذت العديد من الدول عقوبات واسعة النطاق استهدفت



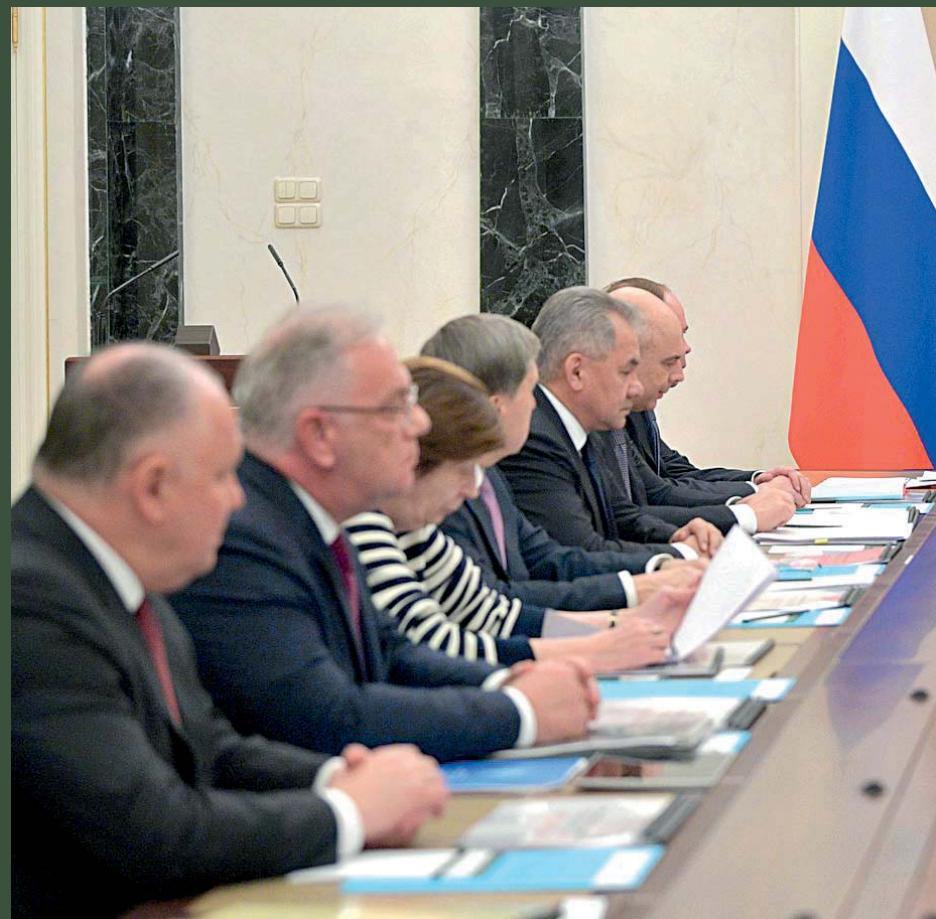
تم طلب سفينتين هجوميتين برمائيتين من طراز ميسترال (Mistral) ومحركات مروحية وأنظمة رؤية حرارية من فرنسا. وووقدت عقداً مع شركة رايمنتيال الألمانية لإنشاء مركز تدريب المشاة. وأخيراً، طلبت روسيا طائرات سيرشر 2 (Searcher II) بدون طيار من شركة إلبيط الإسرائيليّة في الفترة بين عامي 2011-2015. خلال هذه الفترة، اتخذت الصناعات الدفاعية والفضائية الروسية خطوات مهمة من خلال شراء برامج وأجهزة وأنظمة ميكانيكية متقدمة لاسيما من الشركات الأوروبيّة، من أجل زيادة جودة التصميم والإنتاج والإمكانيات والقدرة على التحمل.

يعتبر العام 2015 نقطة تحول مهمة للعلاقات الخارجية الروسيّة وصناعاتها الدفاعية. قامت روسيا بشبه جزيرة القرم بعد تغيير الحكومة في أوكرانيا جراء احتجاجات الميدان الأوروبي، كما اندلع الصراع المسلح في شرق منطقة دونباس. وأعلنت منطقة دونيتسك ولوهانسك استقلالهما من جانب واحد وتلقيا دعماً عسكرياً كبيراً من روسيا. وجاء ردود الفعل الغربيّة على هذه التطورات على شكل عقوبات وترابع كبير في التعاون في مجال الصناعات الدفاعية. ونتيجة لذلك، تم إلغاء العديد من الصفقات. ويظهر انخفاض الصادرات الروسيّة في قطاع الصناعات الدفاعية في الفترة بين عامي 2016-2020 أن هناك تغييراً كبيراً في علاقات موسكو مع الغرب وتغيير هذا التغيير على الصناعة.

الفترة بين عامي 2016-2020 هو نفسه تقريباً مثل صادرات الفترة 2001-2005 والفترة 2006-2010. لكن صادرات الأسلحة الروسيّة في الفترة بين عامي 2011-2015 تضاعفت ثلاثة مرات تقريباً مقارنة مع الفترات الثلاث السابقة، لتصل إلى 22%. وتحسن علاقات روسيا مع الغرب اعتباراً من عام 2015 عندما وقعت موسكو عقود توريد المنتجات والتكنولوجيا مع الشركات الأوروبيّة. على سبيل المثال، طلبت روسيا المركبة المدرعة من طراز ل م ف (LMV4) 4x4 من الشركة المصنعة الإيطالية إيفيكو (مؤسسة المركبات الصناعية) وحصلت على ترخيص لإنتاجها. كما

على 20% من سوق الأسلحة العالمي وأصبحت ثاني أكبر مصدر للصناعات الدفاعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر الهند الزبون الرئيس بنسبة 23% من الصادرات الروسيّة من الأسلحة. وتأتي الصين في المرتبة الثانية بعد الهند بنسبة 18%， فيما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بنسبة 15%.

لو قمنا بالنظر إلى مبيعات الأسلحة الروسيّة منذ عام 2001، سيتبين لنا أن هناك اتجاهها مثيراً للاهتمام. حيث تشكل مبيعات الأسلحة انعكاساً للعلاقات الروسيّة الدوليّة وآثارها. ويوضح لنا أن إجمالي الصادرات في



يشيرون إلى أن القاهرة متخففة من رد الفعل الأمريكي العنيف والتعرض لقانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال قانون عقوبات (كاتسا CAATSA). جدير بالذكر أن قانون كاتسا تم تطبيقه على تركيا بفرض الولايات المتحدة عقوبات على أنقرة لشرائها نظام الدفاع الجوي (S-400) من روسيا.

إضافة إلى مصر أصبحت العراق والإمارات العربية المتحدة وسوريا بلدان مستوردة مهمة أخرى للمعدات العسكرية الروسية. وربما لا ينظر إلى سوريا التي دمرتها الحرب الأهلية منذ عام 2011 على أنها عميل بالمعنى التقليدي، لكنها تستورد كميات كبيرة من المركبات المدرعة والأسلحة الثقيلة والذخيرة وغيرها من المعدات. وتشترك روسيا منذ عام 2015 بفعالية في العمليات العسكرية إلى جانب قوات نظام الأسد، وتسيطر على موقعين استراتيجيين في البلاد، هما قاعدة حميميم الجوية وقاعدة اللاذقية البحرية. وقدمت الصناعات الدفاعية الروسية العديد من الآليات والمعدات والذخيرة لإمداد جيش الأسد المتهاك.

يسعى العراق إلى تجديد معداته قواته المسلحة منذ عام 2003، وتعتبر الولايات المتحدة أحد الموردين الرئيسيين إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى. من ناحية أخرى، تعتبر روسيا أيضاً مصدراً مهمـاً للعراق لاستيراد الأسلحة. حيث حصلت العراق على طائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز Mi-28N (Mi-28N) و Mi-35 (Mi-35)، إضافة إلى طائرات Mi-17 (Mi-17)، كجزء من حزمة المساعدات العسكرية الأمريكية. كما



الواردة من الصين وفيتنام والأهم من ذلك مصر. حيث ارتفعت حصة مصر في صادرات الأسلحة الروسية بنسبة 430%. واحتلت مصر موقعاً مهماً للغاية بين العملاء الذين يستوردون الصناعات الدفاعية من روسيا في الفترة بين عامي 2011-2021. ووّقعت القاهرة صفقة استيراد أنظمة دفاع جوي متطورة مثل Tor M2 (Tor M2) و Antey 2500 (Antey 2500) و طائرات الهليكوبتر الهجومية متعددة الأغراض (Mi-17) و طائرات الهليكوبتر الهجومية (Mi-35) و (Ka-52) والقمر الصناعي للتجسس EgyptSpt2 (EgyptSpt2). كما قدمت طلبية لاستيراد 50 طائرة حربية متعددة الوظائف من طراز MiG-29M2 (MiG-29M2) ووّقعت صفقة للحصول على 24 طائرة حربية متطرفة من طراز Su-35SE (Su-35SE). إلا أن هذه الصفقة أصبحت محل جدل بعد أن قيل إن مصر تراجعت عن استلام الطائرات. وفي مطلع عام 2022، كانت أكثر من 15 طائرة تنتظر التسليم إلى مصر في منشأة الإنتاج بمدينة كومسومولسك-نا-أموري الروسية. وعلى الرغم من عدم معرفة السبب الحقيقي لرفض مصر استلام هذه الطائرات، إلا أن معظم المحللين

مبيعات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط

تمكنّت روسيا من تعويض خسارة السوق الهندية نسبياً، بفضل الطلبات

والصين ودول آسيوية أخرى. ومن المحتمل أن تتسبب العقوبات في قطع خطوط الإمداد للعديد من المنتجات المستوردة. وستؤدي مرحلة استبدال الواردات، حتى لو كانت غير مستحيلة تماماً، إلى انخفاض كبير في القدرة الصناعية وزيادة كبيرة في الأسعار بسبب التكاليف المرتفعة. ونتيجة لذلك، سيفقد قطاع الصناعات الدفاعية الروسية الكثير من قوته التنافسية لاسيما فيما يتعلق بالأسلحة المتطورة مثل أنظمة الدفاع الجوي والطائرات الحربية والصواريخ الموجهة والرادارات.

ولو أخذنا بعين الاعتبار التغير في قدرة قطاع الصناعات الدفاعية الروسية وانخفاض قدرته على تقديم قروض للمبيعات الكبيرة، وأكثر من ذلك الانتعاشات السياسية لممارسة التجارة الدفاعية مع موسكو، فإن الفرص الروسية للتتصدير ستكون محدودة، بما في ذلك الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن تقوم بعض الدول التي لا ترغب في استفزاز الولايات المتحدة، بتجنب استيراد الأسلحة من روسيا، كما فعلت مصر بشأن الطائرة الأسطورة (Su-35). وربما تجد روسيا عملاء في المنطقة مثل سوريا وإيران والجزائر، لكن سيصبح من الصعب على قطاع الصناعات الدفاعية الروسية منافسة المستوردين مثل الصين وكوريا الجنوبية وحتى مع تركيا في العديد من المناطق. ■

اردا مولود اوغلو: باحث من تركيا متخصص بالشؤون الدفاعية والأمنية، حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الشرق الأوسط في تركيا، ولديه بكالوريوس في هندسة الطيران من جامعة إسطنبول التقنية.

تداعيات الحرب الأوكرانية

هناك احتمال بأن تتأثر الصناعات الدفاعية الروسية والتكنولوجيا المتقدمة والقطاعات الأخرى ذات القدرات الإنتاجية المتنوعة بشكل كبير بالعقوبات الغربية، وربما يتم قطع جميع العلاقات التجارية. ولا تقتصر العقوبات فقط على المعاملات المالية لروسيا، لكنها ستؤدي أيضاً إلى انقطاع إمداد الأجزاء الهمة وقطع الغيار وألات الإنتاج، بما في ذلك الصيانة والتشغيل. هذا الوضع سيؤثر بشكل سلبي لاسيما على قطاع الطيران المدني الروسي، حيث تحتاج الخطوط الجوية التجارية الروسية إلى قطع غيار ودعم صيانة للمحركات وأنظمة الإلكترونيات الجوية الغربية.

ربما تكون الطاقة الإنتاجية للصناعات الدفاعية الروسية مشغولة بتعويض الخسائر الفادحة للمركبات والمعدات التي تكبدها الجيش الروسي خلال غزو أوكرانيا. حيث أكدت الصور خسارة نحو 3000 مركبة روسية بينها 500 دبابة قتال رئيسية في مطلع أبريل/نيسان الماضي. وربما يشغل المصنعون الروس في إصلاح المعدات التالفة أو رفع جودة المعدات الحالية أو إنتاج معدات جديدة إضافة لإنتاج قطع الغيار، وهذا مرتبط بتوفير التمويل الكافي والتزويد المستمر للمكونات المستوردة قبل الحرب.

إن قطاع صناعة الأسلحة الروسية ليس مستقلاً بنسبة 100% من حيث المعدات ومكونات الإنتاج. حيث يتم استيراد العديد من الأجزاء الإلكترونية والمكونات المتطورة والمواد ذات الصلة من مصادر مختلفة بما في ذلك أوروبا

نرى أنه تم تقديم طائرات (Su-25s) المستعملة أيضاً إلى العراق لاستخدامها ضد مجموعات داعش.

أصبحت الإمارات أحد العملاء المهمين لروسيا في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. وخلال هذه الفترة، عقدت الإمارات عدداً من الصفقات مع روسيا لشراء المئات من مركبات المشاة الهجومية من طراز (BMP-3) وأنظمة الدفاع الجوي (Pantsir S1) للارتفاعات المنخفضة. كما اشتريت في أواخر العقد الأول من القرن الحالي، المئات من أنظمة الصواريخ (Kornet) (Fagot) بالإضافة للدبابات، وبحسب ما تداول من أنباء بدأ البلدان مفاوضات بشأن برامج أكبر مثل (-35) المقاتلة متعددة الوظائف وأنظمة الدفاع الجوي (S-400) لكنهما لم يصلا إلى اتفاق حتى الآن.

أزاحت موسكو الستار عن أحد مشروع مقاتلة روسية (Sukhoi S-75 Checkmate) في يوليو/ تموز 2021، وتم عرض هذه الطائرة في معرض دبي الجوي الذي أقيم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. وبحسب الأنباء المتداولة فإن شركة سوخوي قد استهدفت عملاء لهذه الطائرة من الشرق الأوسط وأسيا. وتم تقديم المقاتلة (Sukhoi S-75 Checkmate) باعتبارها على نفس الكفاءة مع الطائرة الهجومية المشتركة من طراز (F-35). وتعتبر الإمارات التي ألغت المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الطائرة المقاتلة (F-35) واتفقت مع فرنسا بعد ذلك مباشرة لشراء طائرات مقاتلة من طراز رافال، على قائمة العملاء المحتملين لطائرة (Sukhoi).